

وأمام هذا الواقع، لم يعد كافيا الاكتفاء بالمقاربة الزجرية فقط، بل أصبح من الضروري اعتماد مقاربة شمولية قائمة على حقوق الإنسان، تربط بشكل منسق بين الوقاية والحماية والمتابعة، بما يضمن تدخلا فعالا وسريعا يستجيب لاحتياجات الضحية.

سجلنا تطورا على المستوى التشريعي وراكمنا، على المستوى المؤسسي، خبرات للتدخل والحماية والمواكبة للضحايا، وضمن هذا المسار انتهينا الى تحدي يرتبط بتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، وضمان نجاعة آليات الحماية وأثرها على الضحايا في الوقت المناسب وبالشكل الملائم.

ومن هنا تكتسي هذه المذكرة أهمية خاصة، بتأكيدنا على التنسيق على المستوى الترابي، وتقريب آليات الحماية، ونطمح بأن تتركس الانتقال من منطق التدخل ما بعد عملية الاتجار بالبشر إلى الاستباق والرصد المبكر.

سيمكننا هذا الإطار من توحيد جهود مختلف المتدخلين، القضائيين والأمنيين والاجتماعيين والجمعيات، في مسار نسعى أن يضمن الإحالة السريعة، والتكفل الملائم، واحترام حقوق الضحايا، بما في ذلك الحماية والمواكبة وإعادة الإدماج، مع إيلاء عناية خاصة للفئات الأكثر هشاشة.

إن مذكرة التفاهم التي نتشرف بتوقيعها اليوم مع السيد وزير العدل، بحضور أعضاء اللجنة الوطنية، تشكل خطوة عملية نحو جعل حماية الضحايا أولوية فعلية، وتعزيز التنسيق أداة أساسية لمواجهة التحديات، في انسجام مع المعايير الدولية والقوانين الوطنية.

نأمل أن تساهم هذه المبادرة في بناء منظومة حماية أكثر فعالية وعدلا، قوامها الإنسان، وغايتها الكرامة.

وشكرا لكم.